العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الثورة الفرنسية

(1815-1789)

درعي فاطمة
جامعة معسكر

بنهاية النظام القديم و قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 ستعرف فرنسا عدة تحولات امتدت أصداؤها و تأثيراتها إلى جميع القارة الأوروبية ، و كان لها رجع الصدى في مناطق أخرى من العالم و من بينها الجزائر التي كانت ترتبط بعلاقات قديمة مع فرنسا ، حيث استطاعت فرنسا إرساء قواعد صداقة قوية و تعاون دائم ظهر في شكل امتيازات و معاهدات سلام و قروض ، وقد بدأت هذه العلاقات بأول معاهدة دفاعية سنة 1270 التي حصلت بموجبها فرنسا على امتيازات كانت ممنوحة للولايات الايطالية ، و بقيت سارية المفعول لمدة طويلة ، فكانت الجزائر تمارس بفضل قادتها البحريين ضغطا على أوروبا في صالح فرنسا[1]، وفي النصف الثاني من القرن 18م كان الوضع السياسي الداخلي للجزائر مريحا ، و لم يحدث أي حادث ذو تأثير كبير يمكن أن يؤثر على وضع الدولة في هذه المرحلة.

1- توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية :

رغم وجود اتفاقية سنة 1689 إلا أنه وقعت عدة انتهاكات التي كانت السلطات الجزائرية تعاقب المتسببين فيها من الجزائريين حتى كان القناصل الفرنسيين أنفسهم يتدخلون للعفو عنهم وقد كان التماس العفو عرف لدى هؤلاء القناصل الأوربيين فبدون هذه الوساطة لن ينجو من العقاب الذي كان في الغالب هو الإعدام مهما كانت رتبته ومكانته في سلم المسؤولية لكن الطرف الفرنسي كان الوضع لديه مختلفا حيث تأكد في العديد من المرات تلاعب السلطات الفرنسية بمنح جوازات فرنسية لسفن بلدان معادية للجزائر ويعتبر البند التاسع من معاهدة 1689 عاملا للوقوع في هذه التجاوزات لأنه حدد نطاق المياه الإقليمية الفرنسية بعشرة فراسخ (حوالي 40 كلم)[2] وبذلك لا يحّق للسفن الجزائرية مهاجمة سفن الأعداء فيهذه المنطقة مقابل التمتّع بالحماية الكاملة لها ولغنائمها لأن فرنسا ملزمة بدفع التعويضات عن الخسائر الواقعة داخل هذا النطاق، وكانت هذه التجاوزات في الغالب يقترفها الطرف الفرنسي، لكن انتهاك هذه المعاهدة لا يعتبر السبب الوحيد للتوتر لأن المصالح الشخصية التي يعمل القناصل على تثمينها بالاعتماد على مناصبهم أو دوافعهم الذاتية التي تجعلهم يخلطون بين المصالح الشخصية ومصالح الدولة التي يمثلونها والتي كانت في كثير من الأحيان السبب في إثارة التوتر بين الطرفين[3]. .

2- **تمديد معاهدة السلم المئوي** : أظهر كاتب الدولة الفرنسي رغبة بلاده عقد صلح جديد لتمديد حدود المياه الإقليمية أكثر دقة تجنّبا للنزاعات و المشاكل واقترح أن يتم التّنصيص في هذا الاتفاق الجديد على بدء سريان مفعول المعاهدة المئوية بسنة 1719 بدل 1689 ، و القنصل دو كورسي هو الذي أثار هذه المسألة و أقنع حكومة بلاده بتبنيها حتى أصبحت تشكّل أحد

مطالبها و الواقع أن ما وقع سنة 1719 هو إقرار لمعاهدة 1689 مع إضافة ثلاث بنود لها. إن السلطات الجزائرية لم تهتم لهذه المقترحات و تجنبت الدخول في نقاش قبل تقديم الترضيات بخصوص التعويضات فسعت فرنسا لدى الدولة العثمانية لإصدار أمر من السلطان ينصح الجزائر بعدم التسّرع في قطع علاقاتها مع فرنسا وضرورة إيجاد تسوية بين الطرفين.

وصل مبعوث السلطان العثماني كوجوك حسين أفندي زاده في فيفري 1790 حاملا فرمان السلطان للقيام بمهمة تتعلق بتجديد الصلح مع فرنسا[4] ،و تمّت تسوية المسألة وأصبحت الظروف مهيأة لتوقيع معاهدة جديدة تضبط كل المسائل وفي 29 مارس 1790 وقّع الطرفان اتفاقا يكّرس تسوية كل المسائل التي كانت محل خلاف، وتم في نفس اليوم تثبيت وإقرار المعاهدات القديمة مع التعديلات التي أدخلت على البند التاسع من معاهدة1689 حيث حدّد مجال المياه الإقليمية الفرنسية بمدى مرمى المدفعية وليس بعشرة فراسخ كما كان من قبل ويحق لفرنسا تغيير شكل جوازاتها لكن لا تمنحها لغير الفرنسيين، وخاصة لأعداء الجزائر وسريان هذه المعاهدة يبدأ من تاريخ 29مارس1790 لمدة مائة سنة أخرى وفي أفريل 1790 غادر دوسانفيل الجزائر عائدا إلى بلاده ومعه رسالتين موجهتين من الداي إلى الملك وكاتب الدولة للبحرية .

3 –المساعدات الاقتصادية الجزائرية لفرنسا

طلبت لجنة الأمن العام من القنصل فاليير القيام بمفاوضات مع الجزائر من أجل عدم التعرّض لأي سفينة محمّلة بالحبوب تتجّه إلى فرنسا بسبب الأزمة الغذائية التي تعانيها المناطق الجنوبية بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي مهما كانت جنسية هذه السفينة وقد اعتبر القنصل هذا الطلب مستحيلا لأنه لا يمكن أن تنهي الجزائر الحرب مع كل أعدائها دون أية ضمانات لها لذلك غير الطلب بطلبه ثلاثين جواز سفر جزائري لاستعماله من قبل السفن الفرنسية و رغم إدراكه أنه لا يمكن تلبيته كاملا إلا أنهيمكن الحصول على البعض منه ، و كان رد الداي أن هذا كثيرا جدا لا يستطيع القيام به لأنه إذا قبله سيؤدي لثورة البحرية ضده ، فاستمر القنصل في الإلحاح مما اضّطر الداي إلى منحه جوازين.

لقد أثّرت ظروف الثورة الفرنسية و الضائقة المالية على عدة مناطق تعرّضت إلى المجاعات فاضّطرت للاستنجاد بالجزائر للحصول على المساعدة التي قدّمت قرضا ماليا بتسميته 250 ألف فرنك بدون فوائد[5]، ورغم المحاولات التي بذلتها انجلترا لدى الداي لمنعه من تقديم المساعدة إلى فرنسا إلا أنه رفض ذلك و تعهّد لفرنسا بتموينها و إمدادها بكل ما تحتاجه من محاصيل من الجزائر والمواد الغذائية الضروري[6]‘و كرد على هذه المساعدات التي قدمها الداي حسن طلب القنصل فاليير من لجنة الأمن العام أن توجّه للداي رسالة شكر و اعتراف على الخدمات التي أسداها لبلاده في الظروف الصعبة التي تمر بها ،وقد طلبت الحكومة الفرنسية من الداي حسن إقامة اتصال منتظم و دائم بين الجزائر وفرنسا ، كما كلّف القنصل بدراسة مقترح أن تصبح الجزائر مركز للاتصالات الفرنسية أثناء الحرب خاصة في منطقة المغرب و المشرق .

4-استياء السلطات الجزائرية من سياسة فرنسا:

إن رفض فرنسا تقديم الهدايا القنصلية واستيلاء البحرية الفرنسية على سفينة دانماركية تحمل بضائع موجّهة للجزائر جزء منها ملك للداي و الباقي بضاعة مستوردة من التاجرين اليهوديين بكري و أبوقية بغرض التجارة وهو يمثل خرقا صريحا للمعاهدات الموقّعة بين البلدين ، إلى جانب تماطل فرنسا في تسديد ديون التاجرين باكري و بوشناق، و طالب الداي كذلك تسديد مستحقاتالرعايا الجزائريين الذين صدّروا لهم القمح و لم يتقاضوا ثمنه و استولت البحرية الفرنسية على سفينة مشحونة بالقمح أرسلت لمرسيليا ، فطلب الداي تسوية هذه المسائل لأهميتها ، وقد ماطلت فرنسا في الرد على مطالب الداي ، لكن عند التحضير للحملة على مصر عملت على مسالمتها و أصبحت ضرورة في طريق احتلالها مصر بالسيطرة على جزيرة مالطا من فرسان القديس يوحنا في 12 جوان 1798 و ضمّها لفرنسا و كانت مالطا تتمّون غذائيا من ايطاليا و نظرا لرفض نابولي احتلال فرنسا لمالطا، توقّعت فرنسا أنها ستعرقل وصول هذه المواد الغذائية لها لذلك حاولت تعويض ذلك بالتوجه إلى دول المغرب وطلبت من القنصل موليتدو العمل في هذا الاتجاه ، لكن ظهر سلوك القنصل كأن فرنسا تتجه نحو القطيعة خاصة و أن القنصل قدم مطالب فرنسا بحدة فتدخل الخزناجي وطلب من فرنسا الاستجابة لمطالب الجزائر [7] لكنه فشل أيضا ، فأرسل الداي إلى فرنسا و طلب منها تسديد الديون بسرعة[8] لكن فرنسا لم ترد على مطالب الداي ، و عند وصول المبعوث العثماني ومعه فرمان يطلب من الداي إعلان القطيعة مع فرنسا و الدخول في حرب ضدها أعلنت الجزائر الحرب ضد فرنسا رسميا في 23 ديسمبر 1798 و اعتقل القنصل ومعه 18فرنسيا مقيمين بالجزائر و أرسلت تعليمات لباي قسنطينة لإغلاق مراكز الوكالة الإفريقية.

بعد عودة نابليون من حروبه حاول أن يقيم توازنا بين مصالح النمسا و فرنسا لعزل النمسا عن انجلترا و كسبها إلى جانب فرنسا من خلال ما منح في المعاهدة الموقعة بين الطرفين[9]فبقيت إنجلترا لوحدها في مواجهة فرنسا وهو ما أقلق فرنسا التي اعتمدت على أسلوب التوسع و التخلص منها فتقرر تكوين جيش لغزوها بقيادة نابليون بونابرت الذي حذر من خطورة ذلك و اقترح إمكانية مهاجمتها بإرسال حملة إلى الشرق في ظل ضعف الدولة العثمانية و اختار نابليون مصر لضعف دولة المماليك ولزعزعة النفوذ الانجليزي في البحر الأبيض المتوسط و إضعاف نفوذها في الهند بالسيطرة على مصر.

5 - موقف الجزائر من الحملة الفرنسية على مصر:

في 12 أفريل 1798 أصدرت حكومة الإدارة قرار بتشكيل " جيش الشرق " بقيادة بونابرت لغزو مصر ، و تعتبر هذه الحملة تأكيد على تراجع مكانة وقوة الدولة العثمانية [10]و كشفت عن قرب انتهائها وضعف دورها في العلاقات الدولية التي أخذت تنتقل في صالح الدول الأوروبية ،و هذه الحملة بمثابة امتحان للباب العالي و قدرته على فرض إرادته على الدول المغربية [11]، وقد أدرك الباب العالي أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الجزائر في حربها ضد فرنسا (حسب موثق

القنصلية الفرنسية أن الدولة العثمانية طلبت إعلان الحرب لكن الجزائر لم ترغب في القطيعة فعندما اتخذ باي قسنطينة إجراءات ضد المصالح الفرنسية في عنابة تدخل الداي وألغاها) لكنه ركّز على المصالح الفرنسية في الجزائر و ضربها من الجزائريين مما سيؤثر على فرنسا لكن هذه النظرة لا تتطابق مع رؤية مصطفى باشا التي ركّزت على مصالح الجزائر في فرنسا و دور التاجرين اليهوديين فيها. و بعد أن قرر الباب العالي إعلان الحرب ضد فرنسا و إرسال الجيش العثماني إلى مصر أرسل مبعوثا إلى الجزائر طلب من الداي مصطفى إعلان الحرب ضد فرنسا و القبض على قنصلها وجميع رعاياها في الجزائر و سجنهم ، فوصل المبعوث العثماني ومعه فرمان التولية و الخلعة مع رسالة من قبطان باشا للسلطات الجزائرية رغم أن العادة أن يرسل الداي عند توليته مبعوثا حاملا الهدايا التقليدية ليلتمس فرمان التوليه من السلطان لكن في هذه المرة السلطان هو الذي أرسل إلى الجزائر فرمان التولية و الخلعة وهو ما يحمل على الاعتقاد أن الجزائر قد وضعت شروطا لإعلان الحرب ضد فرنسا و يظهر ذلك من خلال المساعدة العسكرية الضخمة التي قدمتها الدولة العثمانية للجزائر فصدر قرار بقطع العلاقات مع فرنسا و إعلان الحرب عليها تنفيذا لأمر الباب العالي فقبض على القنصل مولتيدو والرعايا الفرنسيين في مدينة الجزائر ، و أرسلت الأوامر إلى المدن الساحلية لاتخاذ نفس الإجراءات ضد الفرنسيين المقيمين فيها و عند محاصرة الجيش الفرنسي في القاهرة أمر الداي مصطفى بإطلاق المدافع تعبيرا منه عن الفرحة ، لكن ستتحسن علاقات الجزائر بفرنسا بعد رفض الداي مصطفى أمر السلطانبالإفراج عن بعض السفن اليونانية المحجوزة في الجزائر وكرد على موقف الجزائر اتخذت الحكومة الفرنسية قرارا في 15 فبراير 1799 يسمح للسفن الفرنسية و القراصنة الفرنسيين، لمهاجمة السفن الحربية أو التجارية التي تحمل الراية الجزائرية أو التونسية أو الطرابلسية و استثنيت السفن المغربية لرفض سلطان المغرب الاستجابة لطلب الدولة العثمانية وكذلك إيقاف رعايا الدول الثلاثة والسيطرة على ممتلكاتهم ، لكن وزير الخارجية تاليران سيتراجع عن موقفه ضد الجزائر محاولا إعطاء المبرّر لموقف الجزائر باعتبار أنها لم تعلن الحرب ضد فرنسا بمجرد دخولها مصر بل تأخر دخولها و ذلك بضغط من الجيش لأنها كانت ترغب في الحفاظ على حالة السلم مع فرنسا.

عند تعيين دوبواتانفيل قنصلا ألحّ على حكومته لإعادة العلاقات مع الجزائر خاصة بعد اتصاله بالتاجرين

باكري وبوشناق اللذان أصبحا تربطهما به علاقات ودية و أبلغاه بإمكانية التفاوض مع الجزائر من أجل الصلح و قد جهّز نابليون القنصل برسائل اعتماده لدى الداي ليقبل به ممثلا جديدا و دائما له في الجزائر و عند الحديث عن العلاقات بين البلدين أول مسألة برزت هي مسألة ديون التاجرين ، حيث طلب تسديد مستحقاتهما في أقرب الآجال فالتزم القنصل بذلك مؤكدا أن بلاده ستعمل على استئناف تسديد أقساط الديون و سيبدأ ذلك بمجرد عودة العلاقات السياسية و التجارية بين البلدين و بعد يومين من اللقاء وقع اتفاق يقّر هدنة غير محدّدة بين البلدين و قد شكّلت مسألة الإتاوة التي طالبت بها الجزائر فرنسا عقبة كبيرة في طريق الاتفاق وقد اعتبر تاليران أن طلب الإتاوة لا يعتبر إهانة لفرنسا بل هو يندرج ضمن تقاليد الدول المغربية في معاملاتها مع الأوروبيين فقبلت فرنسا دفع الإتاوة لكن أحاطها القنصل بكثير من الغموض ، حيث اتفق القنصل مع التاجرين بتولي دفع

المبلغ على أن تقوم فرنسا تسديده لها في باريس، فطلب دبواتانفيل دفع تسبيق إلى التاجرين لطمأنتها لكن دون تصفية ديونها حتى يبقيا كرهينة يسهل الضغط عليهما وطلب عدم إدراج تسوية الإتاوة في حساب خاص بل تدرج في ديون التاجرين وهو ما يبين سوء نية و مكر القنصل الفرنسي الذي سيظهر فيما بعد ، و في 19جويلية1800 عقدت الهدنة بين الداي مصطفى باشا و ديبواتانفيل المفوض العام للعلاقات الخارجية و المكلف بإقرار السلم مع الإيالة وقد احتوت الهدنة على خمسة بنود [12] و بذلك تعود العلاقات التجارية بين البلدين[13] .

6- **النوايا الاستعمارية لنابليون في الجزائر**:

لقد عاد نابليون إلى مخططه الاستعماري بعد صلح أميان خاصة بعد عودة التوتر إلى العلاقات بين الجزائر و فرنسا رغم معاهدة الصلح من البلدين وظهر ذلك في عدة مواقف

حيث طلب من قيادته البحرية القيام بمظاهرات استعراضية دورية على السواحل الجزائرية خاصة بمدينة الجزائر لترهيب الجزائريين ، كما أثار مشكلة حول معاهدة 1801 التي رفض اعتماد ترجمتها فعرض القنصل الفرنسي الأمر على التاجرين اليهوديين اللذين تخوفا من موقف الداي فطرح القنصل الموضوع بنفسه أمام الداي الغاضب من تحركات فرنسا في السواحل الجزائرية ، و تأخر وصول الهدايا القنصلية فوجد القنصل في ذلك فرصة لطرح الموضوع الذي جاء من أجله و أن الترجمة كانت سيئة و أن القنصل الأول طلب الحصول على ترجمة دقيقة فرد الداي معبّرا عما قامت به الجزائر من إطلاق سراح الأسرى و دفع مبالغ لإطلاق سراح الرعايا الجزائريين، فرد تانفيل أن بلاده قوية و لن ترضخ لما يراد فرضه ، وهو ما أثار غضب الداي و أنهى المقابلة غاضبا فتولى الخزناجي ترجمة المعاهدة ، فتم إرضاء فرنسا حول مطالبها و أضيف إلى المعاهدة اكتساب حق الحصانة لمنزل القنصل الفرنسي ورغم حل هذه الأزمة إلا أن العلاقات بين البلدين لم تستقر، من خلال تأكيد القنصل الفرنسي أن بلاده لن تلتزم بدفع الإتاوة و الهدايا القنصلية وهو محاولة لزيادة التوتر بين البلدين وقد حاول نابليون الاستفادة من تحرّشات دبواتانفيل لتصعيد الوضع و تفجير أزمة وبدأت فرنسا تتهيأ لإرسال الحملة وطلبت من قنصلها السابق جانبون سانت أندري الإجابة عن أسئلة تتعلّق بالوضع العسكري والحالة السياسية للجزائر وتحصيناتها والطريقة الكفيلة لإلحاق الضرر بالجزائر وطلبت معلومات عن الجيش وشخصية الداي ومدى تأثره في حالة التهديد بالحرب .

حاول القنصل السابق إعطاء وصف عن تحصينات الجزائر وقدّم التدابير للبحرية الفرنسية لمنع اقتراب البحرية الجزائرية وقدّم لمحة عن طباع الداي الذي قال عنه أنه رجل أحمق عنيد وطاغية، حاشيته جماعة من المتملقين في مقدمتهم الخزناجي والتاجرين اليهوديين [14].

7- سقوط نابليون واثره على علاقات البلدين:

ظهر تغيير في موقف الجزائر حول غنائم القرصنة وذلك لأسباب عملية حيث أقامت الجزائر مصنعا لصناعة البارود، وكانت في حاجة إلى المواد وأحد التقنيين لتشغيله، وتجهيزات عسكرية ونظرا لتأثرها من سياسة الحصار القاري وكون الإنجليز لم يعودوا يوفرون لها هذه المواد، فألحّ تانفيل على ضرورة الاستجابة لمطالب الجزائر لتأثيره الإيجابي لوضع مكانة فرنسا في الجزائر على حسابه غير أن فرنسا لم تبدي استعدادا للاستجابة على المستوى الذي تتمناه الجزائر حيث رخّصت تصدير بعض المواد العسكرية إلى الجزائر لكنّها محدودة لكنها تراجعت وحجزت السفينة التي شحنتها لهذا الغرض وفي بداية سنة 1814 طلبت من القنصل تانفيل الإجابة على أسئلة تستفسر عن إمكانية تسوية المنازعات القائمة بالتراضي ، ووضع تقدير للخسائر التي ستتكبّدها فرنسا في حالة حدوث القطيعة ومقارنتها مع الخسائر التي

تكبّدها البحارة الفرنسيين في موانئ الجزائر في السنوات الأخيرة وضرورة تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها لسلامة القنصل والمواطنين الفرنسيين المقيمين بالجزائر في حالة حدوث القطيعة، وكانت مسألة العلاقات الفرنسية الجزائرية من أكثر المسائل التي تشغل الدبلوماسية الفرنسية عشية سقوط نابليون وعودة أسرة آل بوربون إلى العرش[15].

اعترفت الجزائر بالنظام الجديد الذي قام بفرنسا ، حيث ردّ الداي على رسالة لويس الثامن مؤكدا استعداد الجزائر على العمل بصدق لدوام الصداقة بين البلدين وأكّد القنصل ديبواتانفيل أن السبب في اضطراب علاقات البلدين وعدم استقرارها يعود إلى المعوقات التي وضعتها الإدارة السابقة في طريق التجارة ،والعودة إلى إتباع مبادئ العدل يسمح بحل النزاعات مع الجزائر ، لكن ذلك لم يمنع ديبواتانفيل من الاستمرار في ممارساته القديمة لذلك قامت سلطات الجزائر بطرده في أكتوبر 1814 وكتب الداي رسالة إلى الملك الفرنسي شرح له فيها الأسباب التي دفعته لطرد القنصل من البلاد ،وعند عودته إلى الجزائر في جوان 1815 معتمدا من طرف نابليون خلال فترة حكم "المئة يوم" وجد الأبواب مقفلة في وجهه ، حيث اعتذر الداي لنابليون عن عدم قبوله اعتماد القنصل تانفيل من جديد في الجزائر .

عيّن بيير دوفال *Duval* (1814-1815) في منصب القنصل العام بالجزائر خلفا لتانفيل وأوكلت له مهمة دراسة ملف علاقات البلدين ووضع مذكرات حول المسائل التي هي محل نزاع بين البلدين ، كما طلب منه التأكيد على تنازل فرنسا على مطالبها في حصيلة الغنائم التي اقتادها القراصنة الفرنسيون على موانئ الجزائر والتي اعتبرها ديوان البحرية في الجزائر غير شرعية ، كما رخصّ القنصل التفاوض حول إمكانية استرجاع الامتيازات الإفريقية وفي حالة تعذّر التفاهم فعلى القنصل إبلاغ حكومته حتى تتمكّن من اتخاذ إجراءات عسكرية مناسبة ضد موقف الجزائر السلبي وذلك رغم الظروف الصعبة التي كانت تمر بها في ظل تحالف الدول الأوربية ضدّها وهو ما سيعرقل عليها التحرك منفردة ضد الجزائر [16].

بعد التحاقه بمنصبه استدعى القنصل الفرنسي لحضور جلسة ديوان البحرية المخصصة لمناقشة شكاوي الطرفين فتمت تسوية المنازعات المالية دون صعوبة ، حيث قبلت الجزائر تخفيض مطالبها المالية بنسبة معتبرة ولم يسجّل أي خلاف حول

الطريقة التي اقترحتها فرنسا لتسديد المبلغ وخلال هذه الفترة التي بدأت قبيل سقوط نابليون إلى غاية 1819 عملت دبلوماسية فرنسا على تحسين وضعها في الجزائر بترضية الجزائر حول مطالبها ، وإظهار استعدادها لتسوية ديون التاجرين التي أصبحت عقبة في طريق محاولة تحسين علاقات البلدين ، واسترجاع الامتيازات الإفريقية من أيدي الإنجليز بعد ظهور تحركات إنجليزية لتحقيق مكاسب في الجزائر.

لقد تأرجحت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال فترة الثورة الفرنسية بين التحالف والسلم أحيانا و التوتر و الاضطراب أحيانا أخرى بتأثير الظروف الداخلية لكلا البلدين والعلاقات الدولية و تعتبر مسألة الحملة الفرنسية على مصر 1798 و قضية الديون من أكثر المسائل التي أثرّت على علاقات البلدين في هذه الفترة إلى جانب اعتداءات الطرفين على بعضها البعض .وقد ظهرت في هذه المرحلة المخططات الاستعمارية الفرنسية لاحتلال الجزائر والتي أظهرت مدى الاهتمام الذي أولته فرنسا للجزائر ، إذ كانت تبحث باستمرار عن مختلف الوسائل الكفيلة لتحطيم الجزائر و الاستيلاء عليه و استعمارها ، و بالرجوع إلى المخططات والأحداث التاريخية فإن هذه الرسائل تمثلت في اللجوء إلى الباب العالي ، وعرض عليه التجاوزات التي ارتكبها رياس البحر في حقّها ، و تبنّي سياسة التهديد و الوعيد ، ومصادرة أملاك اليهود في فرنسا لنفوذهم الكبير في الجزائر.

إن الاحتلال الفرنسي لم يكن بسبب خلاف أو حادث معيّن بل كان مبيّتا له منذ أمد بعيد خاصة في سنوات 1802 – 1808 ، و كان نتاجا لسياسة استعمارية اختمرت في أذهان ملوك وأباطرة فرنسا ، وهذا الاحتلال يدخل في إطار استراتيجية و نظرة سياسة بعيدة المدى عكستها الخطط العسكرية الفرنسية التي جاءت في شكل مذكرات و مشاريع و تقارير ورسائل رسمية.

و يتضّح من خلال المخططات عدم تطرّق أصحاب المشاريع لمسألة ديون الجزائر على فرنسا مما يفسّر عدم استعداد فرنسا لتسديدها. و قد كان أهم مخطط عسكري على الإطلاق هو ذلك الذي أعدّه بوتان سنة 1808، ذلك لأن نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830 مرتبطا ارتباطا وثيقا بمشروع هذا الجاسوس.

و على ذلك فإن حادثة المروحة لم تكن سوى مسرحية أتقن القنصل العام " بيير دوفال" تمثيلها و القضاء على القرصنة، و تأديب الداي حسين و المحافظة على شرف فرنسا ما هي إلا حجج واهية تذرعت بها فرنسا لتبرير عدوانها على الجزائر سنة 1830 ، و يبدو أن من الأسباب الهامة للغزو هو السيطرة على الخزينة التي ظهرت من خلال المخططات العسكرية التي اتفقت على ضرورة الاستيلاء عليها .

الملحقات:

الوثيقة (01)

خط همايون ،علبة 19،عدد 12615 ،التاريخ 1204 هـ/ 1790م

التعريب : فكـري طونا

تقرير السيد كوجك حسين أفندي زادة محمد سعيد أغا الذي ينتمي إلى المجموعة الخاصة المرنة في الاعتناء بالسلاح واستعماله لدى عودته من الجزائر التي كان قد أرسل إليها في مهمة تتعلق بتحديد الصلح ،وتنظيم و تحديد الحدود البحرية بيننا و بين الدولة الفرنسية .ومما جاء في التقرير المقدم إلينا من طرف الموصي إليه أنه بموجب القرار الصادر في حقه توجه إلى الجزائر و عند وصوله إليها قدم الأمر الشريف الذي حمله القنصل الفرنسي المقيم بالجزائر وعند ذلك إبان القنصل الفرنسي أنه سيأتي خصيصا لهذه المهمة الإصلاحية إلى الجزائر سفيرنا في سفينة من نوع القاليون، وفي الحقيقة لم يمضي وقت حتى أقدم السفير الفرنسي حاملا الرأي وقتئذ الهدايا الكثيرة وتم تجديد المصالحة وتنظيم وتحديد الحدود البحرية وضبط كل شيء بضابط ونظام ذلك جسب غرادة الجزائريين وأعيد الموصي إليه المذكور بعد انتهاء المهمة واكتمال مصلحته .

وأنه صادف أثناء عودته في الطريق وفي واجهة جزيرة- مرتد- الأسطول الهمايوني وكل عدد السفن بالتعداد والإحصاء مع الصغير والكبير عشرين قطعة .كما صادف في اليوم الثاني سفينة جزائرية كانت مشاركة في الحرب التي وقعت أمام جزيرة مرتد قبل أسبوع ولدى التعرض مع رؤساء السفينة الموقوفة لتفاصل المعركة التي جرت في جزيرة مرتد سأل الأغا المشار إليه رؤساء السفينة عن سبب افتراق و انفصالهم عن الأسطول الهمايوني فأجابوا بأي السبب في لك هو أخذ قائد السفينة الأسطول الهمايوني العام السفن التي أخذتاها من أيدي الكفار مدعيا ومصرا على انه هو الذي سيتولى إرسال هذه السفن إلى الدولة العلية وبعد هذا لما وصل الوصي إليه إلى واجهة جزيرة –وغجة– جاء سفينة فرنسية من نوع السفن الكبيرة فأرسلت قرب سفينة الموصى إليه و وجهت دعوة إلى الموصى إليه من طرف السفينة الفرنسية إلا أن الموصى إليه بقدر على إجابة الدعوة لمحصول الحراف في الأمزجة و أرسل بعض أتباعه و أكرم هؤلاء من طرف رؤساء السفينة الفرنسية أشد الإكرام وعادوا معززين منعمين إلا أن بحارا من بينهم لم يكن فرنسيا أحتل ببعض أتباع الأغا الموصى إليه أو بواحد منهم و أخبرهم بأن لا مرد الذي فر من جزيرة مرتد جاء إلى سفينتنا لاجئا إليها و كان مجروحا فقام بمعالجته أحد المختصين ثم أخرج من طرف رؤسائنا من السفينة ومضى في سبيله.

وبالنسبة لأهالي الجزائر فإن الأغا الموصى إليه العائد من الجزائر يذكرني تقريره سرور وفرحة الجزائريين بسبب إلزام الدولة العلية للسفن الجزائرية وإعزازها لها عندما أرسلت وأقامت في دار العاة ويتباهون بذلك ويتفاخرون ويبلغون في توصيف إكرام الدولة العلية للسفن الجزائرية بذلك إضعاف ما حصل من الإكرام الأمر الذي أدى إلى اشتهار قصة الإكرام في تلك المناطق وإشهار أمر السفن الجزائرية كما كان ذلك و سيلة للتباهي و الافتخار بالنسبة لهم حتى أصبح ما ملكه في سبيل الدولة العلية ولا شك ان الحالة إذا استمرت من الأن فصاعدا بهذه الكيفية من التعاون والتعاضد فإن ذلك يرجع بالمنفعة الكبيرة للدولة العلية.

تم التقريـــر

الوثيقة (02)

خط همايون ،علبة 21،عدد 5825 ،التاريخ 1215 هـ/ 1800م

التعريب : فكـري طونا

المواد و الشروط التي تضمنتها الاتفاقية حول المشاركة اللا محدودة و التي تم إبرامها بتاريخ 28 صفر 1215هـ بين خضرة متصرف الجزائر مصطفي باشا وبين شارل ديبوانانفيل الذي تم إيفاده إلى الجزائر خصيصا لهذه المهمة من الجمهورية الفرنسية.

المادة الأولى : يجب إنهاء جميع العمليات الحربية التي كانت سائدة بين أوجاق الجزائر وبين الجمهورية الفرنسية اعتبارا من تاريخ إبرام معاهدة المباركة اللا محدودة بين الطرفين

المادة الثانية : أنه بموجب وبمقتضى هذه المباركة المبرمة بين الطرفين بقولي حضرة الباشا الموصى اليه بهمة تنبيه القراصنة الجزائريين إلى ضرورة رعاية العلم الفرنسي وعدم التعرض إليه كما تتولى الجمهورية الفرنسية نفس المهمة بالنسبة للقراصنة الفرنسيين كي يحترموا العلم الجزائري ولا يتعرضوا له بأذى.

المادة الثالثة : تبدأ عملية تسليم واسترداد السفن المأخوذة من جانب الطرفين أثناء الحروب التي كانت قائمة بينهما مع حمولاتها وأنفارها وذلك ابتداء من تاريخ المعاهدة.

المادة الرابعة: المصالحة التامة و الشاملة بين الطرفين في هذا الميدان يقبل الطرفان أن ترسي السفن الجزائرية بموانئ الجمهورية الفرنسية وكذلك إرساء السفن الفرنسية بموانئ جزائرية.

المادة الخامسة و الأخيرة: في الحين الذي ينقضي الأمر إلى نسخ هذه المشاركة المباركة بين الطرفين

والرجوع إلى حالة الحرب من جديد يجب على كل واحد من الطرفين أن يقدم بإبلاغ الطرف الثاني بذلك قبل ثلاثين يوما.

الهوامش:

(1) - Garrot. La colonisation maritime en Algérie, Alger1990, p104.

(2) -قنان، جمال.معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب1987، ص310.

(3) - Watebled, E (1873). " Expédition du duc de beaufort contre djedjelil 1664 ".in R A(N° 17), 1874,pp102-114.

(4) - خط همايون، ع19،عدد12615 .1204ه/1790م، تعريب فكري طونة .

(5) - الجيلالي،عبد الرحمان ،تاريخ الجزائر العام،بيروت:دار الثقافة 1980، ص 276 .

(6) - Esquer, G. Le commencement d'une empire 1830, paris, La rose, 1929, p18.

(7) - Plantet, E. correspondances des deys d'Alger avec la cour de France 1579-1833,T2(170-1833) paris, 1889, p 482.

(8) -Ibid., p485.

(9) -Droz, J. Histoire diplomatiques de 1648 à1691, paris, ED.1972, p210.

(10) – بن جبور ،محمد .صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17–18 ، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادةالماجستير في (التاريخ الحديث والمعاصر)، جامعة وهران،الجزائر(2002–2003)،ص95 .

(11) - حماش ،خليفة. العلاقات بين الجزائر والباب العالي (1798–1830)، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في (التاريخ الحديث والمعاصر)،مصر، جامعة الإسكندرية(1408 ه/1988 م)، ص 201 .

(12) - خط همايون،علبة21 ،عدد5825،تاريخ 1215 ه/1800م ،تعريب فكري طونة.

(13) -Dehran, H. " la mission du commissaire générale du Bois-tain ville auprès du dey d'Alger "R.historique et de colonies,(1926),pp 90-102.

(14) - قنان، جمال .العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790–1830،الجزائر،منشورات متحف الجزائر1999، ص216 .

(15) - Plantet, E. Les consuls de France à Alger avant la conquête 1579-1830, paris, 1930, p 514.

(16) - Esquer, G. Le commencement, op, cit, p37.